

صندوق النقد الدولي يرحب بإعادة هيكلة ديون دبي العالمية

رحب صندوق النقد الدولي اليوم بإعلان دبي إعادة هيكلة بقيمة 9.5 مليار دولار تضمن سداد ديون مستحقة على مجموعة دبي العالمية وشركتها للتطوير العقاري نخيل وقال صندوق النقد في بيان انه يدعم مسعى السلطات "لإيجاد حل عادل ومنصف" لجميع الأطراف المعنية وأضاف قائلاً "من شأن نتيجة مُرضية لهذه العملية أن تمهد الطريق لتحسين مُجمل أوضاع الائتمان ومناخ الاستثمار والنشاط الاقتصادي في إمارة دبي والامارات العربية المتحدة. وكانت حكومة دبي قد أعلنت إنها ستدعم إعادة هيكلة شركة نخيل العقارية ومجموعتها الأم دبي العالمية عن طريق تمويل جديد بقيمة 9.5 مليارات دولار وذلك من خلال صندوق دبي للدعم المالي. وقالت الحكومة في بيان إن الدعم يضمن استمرار دبي العالمية ونخيل مساهمين رئيسيين في المستقبل الاقتصادي لدبي والإمارات العربية المتحدة. وأضافت أن التمويل يشمل 5.7 مليارات دولار متبقية من قرض سابق قدمته حكومة أبوظبي والموارد الداخلية لدبي وإن كانت لم تحصل على أموال إضافية من جارتها الغنية أبوظبي. وتعرض دبي في الخطة إعادة رسملة دبي العالمية عن طريق تحويل مطالبات للحكومة بقيمة 8.9 مليارات دولار إلى حصة في رأس المال وتقديم تعهد بأموال جديدة تصل إلى 1.5 مليار دولار. كما ستعرض على الدائنين مبلغاً نقدياً كبيراً خلال فترة وجيزة وأوراقاً مالية قابلة للتداول. وقالت إنها ستعرض ضخ حوالي ثمانية مليارات دولار أموالاً جديدة في نخيل مضيئة أن صكوك نخيل التي تستحق في 2010 و2011 ستسد بالكامل عند استحقاقها. وتوقعت أن تستغرق عملية إعادة الهيكلة عدة شهور. وقال مسؤول كبير إن حكومة دبي ستملك شركة نخيل العقارية بالكامل حالما تستكمل خطة إعادة هيكلة الديون، وكشفت دبي عن خطة لسداد ديون بقيمة 26 مليار دولار تعود إلى دبي العالمية ووحدتيها العقاريتين نخيل وليمتلس. وقال أيدن بيركت رئيس إعادة الهيكلة في دبي العالمية "الحكومة أحد دائني نخيل كما أنها تضخ سيولة جديدة بثمانية مليارات دولار. في نهاية المطاف ستحول هذه إلى مساهمة رأسمالية أيضاً. "نتيجة لهذا لن تصبح نخيل وحدة لدبي العالمية وستصبح وحدة مملوكة مباشرة للحكومة. من ثم سيؤول الأمر إلى ملكية حكومية كاملة". وأضاف بيركت أن أي عمليات بيع أصول ستجري "في الوقت المناسب وبالقيمة المناسبة".

تعليق

تستهدف عمليات إعادة الهيكلة المالية إجراء التصويب اللازم للهيكل الفنية والاقتصادية والمالية للمنشأة على النحو الذي يمكن الشركة من البقاء في دنيا الأعمال بل والإستمرار بنجاح وتحقيق عائد مناسب ويتم ذلك من خلال دراسة عملية للمشكلات التي تواجه المنشأة سواء أكانت مشكلات فنية وتكنولوجية أو مشكلات اقتصادية وتمويلية أو مشكلات تسويقية أو متعلقة بأداء العمالة ومدى تقبل المجتمع والدولة للمنشأة من أجل التصدي لأي مشكلات قانونية قد تعترضها. فالهدف الأساسي للمنشأة يتمثل في البقاء في دنيا الأعمال بحيث تعتبر قادرة على البقاء فنياً وإقتصادياً ومالياً وقانونياً حيث تعتبر المنشأة قادرة على البقاء فنياً عندما يتوافر لديها طاقات إنتاجية صالحة للاستعمال وخبرات فنية إنتاجية لازمة لإنتاج السلعة وتقدم الخدمة بكفاءة وفي ظل منافسة فاعلة، كما تصبح قادرة على البقاء اقتصادياً عندما تحافظ على رأس مالها المستثمر دون نقصان علاوة على قدرتها على تحقيق عائد اقتصادي يكفي لتغطية تكاليف رأس المال مع مراعاة التكلفة البديلة لرأس المال في الدولة والتكلفة البديلة الخاصة برأس المال المستثمر في هذا النوع من النشاط الإقتصادي.

المصدر: الشرق الاوسط

الدولية



الحكومة اليابانية تواجه عجزاً هائلاً في 2011-2012

صفحة 02

نمو مبيعات التجزئة في بريطانيا بمعدل أبطأ من المتوقع في مارس

صفحة 02

الإقليمية



صناديق المؤشر.. امتحان جديد لاهتمام الاجانب بالسوق السعودي

صفحة 03

جهاز قطر للاستثمار قد يستثمر 30 مليار دولار في 2010

صفحة 03

الوطنية



نخيل ستعرض على البنوك التجارية اصداراً للصكوك

صفحة 05

وزارة المالية الاماراتية: عرض دبي العالمية أفضل من توقعاتنا

صفحة 06

المقال اليومي : التصنيفات الائتمانية

صفحة 07



29 مارس 2010

الحكومة اليابانية تواجه عجزا هائلا في 2011-2012

ذكرت صحيفة نيكى أن الحكومة اليابانية قد تحتاج لإصدار المزيد من السندات أو إلغاء بعض خطط الانفاق فيما تواجه عجزا يصل الى سبعة تريليونات ين (78 مليار دولار) في السنة المالية المنتهية في مارس 2012. ويقول محللون ان اصدار المزيد من السندات سيثير احتمالات خفض التصنيفات السيادية لليابان فيما يقترب الدين الوطني من نسبة 200 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي. وحذرت مؤسسات التصنيف الائتماني فيتش وموديز وستاندرد أند بورز اليابان من أنها تواجه تخفيضا لتصنيفها الامر الذي قد يرفع تكاليف الاقتراض لاكثر الدول الصناعية استنادا ويزعج المستثمرين الذين يشعرون بالقلق بالفعل بسبب ديون اليونان والمخاطر السيادية التي تواجه دولا أوروبية أخرى. وقال نوبوتو يامازاكي المدير لدى ديام لإدارة الاصول بطوكيو "قالت الحكومة انها ستطلق اطار عمل ماليا هذا العام وربما يسبب ذلك خفضا في التصنيف اذا لم تسر الامور بشكل جيد." وتعتزم الحكومة التي يقودها الحزب الديمقراطي اصدار سندات جديدة بقيمة قياسية تبلغ 44 تريليون ين في ميزانية السنة المالية التي تبدأ في أبريل المقبل. وقالت نيكى في تقريرها الذي لم تنسبه لاي مصادر ان الحكومة قد تحتاج اصدار المزيد في العام التالي من أبريل 2011 فيما تواجه عجزا يتراوح بين ستة وسبعة تريليونات ين اذا ما أقدمت على الوفاء بالتعهدات التي قطعها الحزب الديمقراطي في الانتخابات في وقت تنقلص فيه حصيلة الضرائب. وأضافت الصحيفة أنه سيتعين على الحكومة تقليص الانفاق وزيادة الضرائب أو اصدار سندات جديدة لسد العجز. ولم يصدر أي رد فعل فوري من سوق السندات على تقرير نيكى.

المصدر: رويترز

لامى يتوقع نمو التجارة العالمية بنسبة 9.5% في 2010

توقع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي تحسن التجارة العالمية ستتحسن بنسبة 9.5% في 2010 بعد تراجعها بنسبة 12% في 2009، معتبرا ان ذلك يشكل "نبا سارا للاقتصاد العالمي". وأضاف لامي، في مؤتمر صحفي للإعلان عن توقعات المنظمة حول التجارة العالمية في 2009/2010 في جنيف، ان التحسن سيكون اكبر في الدول النامية حيث ستشهد المبادلات الدولية هذه السنة زيادة بنسبة 11%، منه في الدول الصناعية حيث سيسجل تحسن من 7.5%. ورأى وهو يكشف اخر المعطيات ان "ذلك يعني في مجال التجارة ان هناك ضوءا في نهاية النفق وانه بالتاكيد نبا سار للاقتصاد العالمي". وشهدت التجارة العالمية في 2009 تدهورا غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، بنسبة 12% في حجمها، بسبب الازمة الاقتصادية العالمية التي القت بثقلها على المبادلات. واكدت المنظمة ان الصين اصبحت اول مصدر في العالم في 2009 متقدمة بذلك على المانيا للمرة الاولى، مع صادرات بقيمة 1202 مليار دولار. وصدرت المانيا في 2009 بما قيمته 1121 مليار دولار، واحتلت الولايات المتحدة، اكبر مستورد في العالم، المرتبة الثالثة مع 1057 مليار دولار من الصادرات، بحسب المنظمة.

المصدر: أ.ف.ب

مقياس للنمو الاقتصادي في امريكا يرتفع لثامن اسبوع على التوالي

قالت مجموعة ابحاث امريكية ان مؤشرها الذي يقيس النمو المستقبلي للاقتصاد الامريكى ارتفع الي أعلى مستوى له في تسعة اسابيع وان مؤشر النمو السنوي سجل زيادة ايضا مما يشير الى بقاء الانتعاش في مساره. وقال معهد أبحاث الدورة الاقتصادية الذي مقره نيويورك - وهو مجموعة مستقلة للتوقعات الاقتصادية- ان مؤشره الاسبوعي الرئيسي ارتفع الي 131.5 للاسبوع المنتهي في 19 مارس من 130.9 في الاسبوع السابق. وسجل المكون الخاص بمعدل النمو على اساس سنوي في المؤشر أعلى مستوى في اربعة اسابيع وبلغ 13.8 بالمئة ارتفاعا من 13.3 بالمئة. وقال لاكشمان اكوثنان مدير المعهد "مع اقتراب المؤشر الاسبوعي الرئيسي من أعلى مستوى له على الاطلاق فان ركودا على مرحلتين يبقى مستبعدا.

المصدر: رويترز

نمو مبيعات التجزئة في بريطانيا بمعدل أبطأ من المتوقع في مارس

أظهر مسح أن مبيعات التجزئة في بريطانيا نمت بمعدل أبطأ من المتوقع في مارس اذار بدرجة وان كان تجار التجزئة يتوقعون انتعاشا طفيفا في ابريل. وأظهر المسح الشهري الذي يصدره اتحاد الصناعة البريطاني أن مؤشر توقعات المبيعات تراجع الى موجب 13 في مارس من موجب 23 في فبراير. وتوقع اقتصاديون قراءة عند موجب 15. ومن المنتظر أن يبلغ مؤشر توقعات المبيعات في ابريل موجب 14. وقال اندي كلارك مدير التشغيل في شركة اسدا ورئيس هيئة المسح "قد تظل التوقعات الخاصة بعيد الفصح ايجابية لكن في ظل تراجع الاقتصاد وتجميد رواتب الكثيرين من المرجح أن يظل المستهلكون حذرين لبعض الوقت." وقال الاتحاد ان محال البقالة وتجار التجزئة للسلع المعمرة والبضائع الاسرية سجلوا مبيعات سنوية قوية للغاية بينما كان النمو أكثر تواضعا فيما يتعلق بمحال الملابس والاثاث

المصدر: رويترز

الكويت تتوقع نموا يتراوح بين 4 و 5 % في 2010

قال محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح انه يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تتراوح بين أربعة وخمسة بالمئة خلال 2010 بعد انكماش متوقع بين 1.5 واثنين بالمئة في 2009. وقال الشيخ سالم ايضا ان الاسوأ انقضى بالنسبة للبنوك الكويتية وانه يتوقع نمو الائتمان بدرجة أكبر في الفترة المقبلة. وأبلغ الشيخ سالم مؤتمرا صحفيا أنه يعتقد أن الناتج المحلي الاجمالي سينمو بمعدل يتراوح بين أربعة وخمسة بالمئة في 2010. واطهر استطلاع اجرته رويترز أن محللين يتوقعون أن ينمو اقتصاد الكويت رابع أكبر مصدر للنفط في العالم بمعدل 3.4 بالمئة هذا العام بعد انكماش من المتوقع ان يبلغ اثنين بالمئة في 2009. وعندما سئل عن ما اذا كانت البنوك الكويتية ستواصل تجنب مخصصات في 2010 قال الشيخ سالم ان هذا يعتمد على جودة المحفظة الائتمانية وما اذا كانت ستظهر حالات تخلف عن السداد. واذاف أن الاسوأ انقضى والبنوك في وضع ممتاز. وذكر الشيخ سالم - الذي ترأس بلاده مجلس التعاون الخليجي المؤلف من ستة أعضاء هذا العام - أنه يأمل أن تعود الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان الى الوحدة النقدية الخليجية المعتمدة التي تسعى السعودية والكويت وقطر والبحرين لتحقيقها. وانسحبت الامارات من المشروع في مايو ايار 2009 بعد ثلاث سنوات من انسحاب سلطنة عمان وذلك احتجاجا على قرار باتخاذ السعودية مقرا للبنك المركزي المشترك. وقال الشيخ سالم انه ما زال يأمل في أن تعيد الامارات وعمان النظر في الامر. ووضعت الكويت عودة الامارات وعمان لمشروع الوحدة النقدية من أولوياتها خلال فترة رئاستها للمجلس.

المصدر: رويترز

جهاز قطر للاستثمار قد يستثمر 30 مليار دولار في 2010

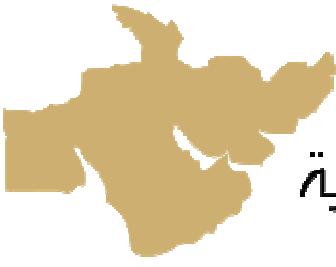
نقلت صحيفة جلف تايمز عن حمد بن جاسم ال ثاني رئيس مجلس الوزراء القطري قوله ان جهاز قطر للاستثمار قد يستثمر 30 مليار دولار في 2010 وهي نفس الاستثمارات المسجلة العام الماضي. وقالت الصحيفة ان الشيخ حمد الذي يتولى أيضا رئاسة جهاز قطر للاستثمار صندوق الثروة السيادية بالبلاد أعلن ذلك خلال مؤتمر صحفي عقد في قطر مع رئيس الوزراء البلغاري بويكو بوريسوف. ونقلت الصحيفة الناطقة باللغة الانجليزية عن الشيخ حمد قوله "ندرس استثمار مبلغ مماثل هذا العام. قطر على استعداد للاستثمار مادام هناك عائد جيد للطرفين." كان جهاز قطر للاستثمار الذي يقدر أنه يسيطر على أصول قيمتها 70 مليار دولار قال في نوفمبر الماضي انه سيواصل الاستثمار في أوروبا وانه يتطلع الى الاستثمار في الولايات المتحدة. وفي أكتوبر الماضي قالت شركة قطر القابضة الذراع الاستثمارية لصندوق الثروة السيادية القطري انها أصبحت أكبر مساهم في شركة "سونجبيرد استيتس" العقارية التي تمتلك معظم أسهم مجموعة كناري وارف في لندن. ويستثمر الصندوق في شركات من بينها جيه. سينسبري وبورشه الالمانية المصنعة للسيارات وبنك باركليز.

المصدر: رويترز

صناديق المؤشر.. امتحان جديد لاهتمام الاجانب بالسوق السعودي

انتعشت السيولة في سوق الأسهم السعودي مع البدء بادراج وتداول صناديق المؤشر في السوق والتي تشكل أهم اختبار لاهتمام المستثمرين الأجانب بهذا السوق، خاصة بعد العوائق التي تم الحديث عنها فيما يتعلق باتفاقات التبادل. وعند الساعة 02:30 ظهرأ بتوقيت المملكة كان القيمة الاجمالية للتداولات في السوق قد تجاوزت 2.5 مليار ريال، وهي أعلى من المعدلات اليومية التي يشهدها السوق منذ بداية العام. وبطرح صناديق المؤشر في السوق أصبح بمقدور الأجانب الاستثمار في سوق الأسهم السعودية لأول مرة، سواء كانوا مقيمين داخل المملكة أم غير مقيمين. وارتفع سعر وحدة صندوق "فالكم" أول صناديق المؤشر التي يتم إطلاقها في السوق السعودية بنسبة 10% لتصل إلى سعر 22 ريالاً، مقابل سعر أساس عند 20 ريالاً. وتعتمد تركيبة صندوق المؤشر على الأسهم المدرجة في السوق المحلية، وذلك ضمن قطاع جديد في السوق يحمل اسم "صناديق المؤشرات المتداولة". ويتم تداول وحدات الصندوق أثناء تداولات السوق (من الساعة 11 صباحا إلى 3:30 مساء بتوقيت المملكة)، وذلك عن طريق شركات الوساطة العاملة في السوق، علما بانه سيسمح للأجانب غير المقيمين بتداول وحدات هذا الصندوق. وتتكون صناديق المؤشر من سلة من الأوراق المالية المتداولة في البورصة، فهي مصممة كصناديق الاستثمار المفتوحة لتوفير تكاليف أقل للدخول في البورصة، ولكن بخلاف صناديق الاستثمار المفتوحة فيمكن تداول صناديق المؤشر في أي وقت خلال جلسة التداول.

المصدر: الأسواق.نت



29 مارس 2010

مصر تتوقع ارتفاع الايرادات الى 280.5 مليار جنيه في 2010-2011

قال مجلس الوزراء المصري ان من المتوقع أن تبلغ إيرادات البلاد 280.5 مليار جنيه مصري (51 مليار دولار) في السنة المالية التي تنتهي في 30 يونيو 2011 بارتفاع عن إيرادات متوقعة عند 258.4 مليار جنيه للسنة المالية الحالية 2009-2010. وأضاف المجلس أن من المتوقع أن يبلغ عجز الموازنة 109.2 مليار جنيه في السنة المالية المقبلة بارتفاع عن 98.7 مليار جنيه في السنة المالية الحالية. وقال وزير المالية المصري يوسف بطرس غالي ان من المتوقع أن يتراجع عجز الموازنة 0.5 بالمئة ليصل الى 7.9 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي. وقال غالي "من المتوقع أن يبلغ عجز الموازنة 7.9 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي بانخفاض 0.5 بالمئة عن عجز الموازنة في السنة الحالية." وتتوقع الموازنة ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي 5.8 بالمئة في السنة المقبلة من توقعات بنمو نسبته خمسة بالمئة في السنة الحالية. (الدولار يساوي 5.501 جنيه مصري)

المصدر: رويترز

29 مارس 2010

نخيل ستعرض على البنوك التجارية اصدارا للصكوك

قال مصدر مطلع ان شركة نخيل ستعرض على دائنيها من البنوك التجارية اصدارا كبيرا لسندات اسلامية في اطار خطة اعادة هيكلة الديون التي أصدرتها مجموعة دبي العالمية يوم الخميس الماضي. وقدمت دبي مفاجأة سارة للسوق عندما تعهدت بسداد صكوك نخيل المقبلة وديون دبي العالمية وقالت ان الدائنين من البنوك التجارية سيحصلون على سداد كامل للمطالبات المتفق عليها بنسبة 40 بالمئة نقدا و60 بالمئة على هيئة أوراق مالية قابلة للتداول. ولم توضح نخيل نمط الاوراق المالية القابلة للتداول التي ستعرضها على الدائنين لكن من المتوقع ان تصدر بيانا منفصلا بشأن الاتفاق في وقت قريب. وقال المصدر ان من المقرر أن يجري تنفيذ اصدار للصكوك اذ سيسمح للشركة بالوصول الى عدد أكبر من حملة السندات في المستقبل من المؤسسات المالية التقليدية والاسلامية التي يجب أن تتوافق استثماراتها مع الشريعة. وامتنع متحدث باسم دبي العالمية عن التعليق على الامر. وقالت متحدثة باسم حكومة دبي ان اصدار الصكوك أمر مقترح في الوقت الحالي لكن يجري دراسة هياكل مالية أخرى في اطار رغبة الحكومة التأكد من أن تلك الاداة ستوفر أكبر قدر من السيولة للبنوك التجارية الدائنة. وأضاف المصدر أن حجم الصكوك سيعتمد على اجمالي المبالغ المستحقة للدائنين الا أنه من السابق لاوانه تقدير ذلك بالاخذ في الاعتبار الصعوبة التي تواجهها الشركة وكذلك الدائنين في تقييم أصول نخيل. وقال المصدر ان من المرجح أن تستمر المناقشات بين نخيل والدائنين حتى ابريل لسداد ديون تبلغ نحو 26 مليار دولار. وتأتي خطة اعادة هيكلة نخيل في اطار اقتراح اكبر من دبي العالمية للدائنين لسداد حوالي 26 مليار دولار من الديون. وهزت دبي العالمية الاسواق في نوفمبر الماضي عندما أعلنت عدم قدرتها على سداد التزاماتها. وحالت خطة انقاذ بقيمة عشرة مليارات دولار وفرتها اماره أبوظبي المجاورة الغنية بالنفط في ديسمبر الماضي دون تعثر نخيل في سداد صكوك بقيمة 4.1 مليار دولار. وبينما كانت هناك توقعات واسعة النطاق بتدخل أبوظبي مرة أخرى تدخلت حكومة دبي لانقاذ نخيل الاسبوع الماضي وذلك قبل موعد استحقاق صكوك بقيمة 980 مليون دولار يحين في 13 مايو. وبموجب شروط خطة اعادة الهيكلة ستصبح نخيل مملوكة كلياً لحكومة دبي.

المصدر: رويترز

مؤسسات مالية دولية تشيد بمقترح دعم «دبي العالمية» و «نخيل» .. «فيتش» تؤكد قدرة البنوك الإماراتية على احتواء الديون

واصلت البنوك والمؤسسات الدولية الإشادة بالمقترح الذي أعلنته حكومة دبي بشأن الدعم المقدم لمجموعة «دبي العالمية» وشركة «نخيل»، مؤكدة إيجابية هذه الخطة التي جاءت افضل مما كان متوقعا. وتوقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في بيان لها أمس، أن يتمكن الجهاز المصرفي الإماراتي من إدارة اي تداعيات سلبية لخطة إعادة هيكلة مجموعة دبي العالمية دون مزيد من الدعم الإضافي. وأوضحت الوكالة أنه رغم عدم عرض جميع تفاصيل الخطة، فإن اشمالها على مقترح بتسديد 100% من المبالغ المستحقة بأسعار فائدة تجارية على فترة زمنية أطول، جاء بمثابة حل أفضل من التوقعات المصرفية التي دارت خلال الأشهر القليلة الماضية. واستبعدت وكالة فيتش أن يستلزم ذلك المزيد من السيولة لدعم القطاع وذلك على الرغم من توقعاتها بأن المصارف الإماراتية قد تقوم بعمليات شطب إضافية للأصول، مرجحة أن يفرض البنك المركزي الإماراتي نفس الشروط المحاسبية على جميع البنوك. وأكدت الوكالة أن الدعم الحكومي الذي حظيت به مجموعة دبي العالمية ضمن خطة إعادة الهيكلة لن يغير تقييمها للدعم السيادي للشركات التابعة للحكومة عند تحديد التصنيفات الائتمانية لها، إلا في حال تم الإعلان عن هذا الدعم بشكل واضح. بدورها قالت مؤسسة نومورا إن إعلان حكومة دبي بشأن دبي العالمية يؤكد التزامها القوي بالشركة. ويعكس حالة إيجابية خاصة فيما يتعلق بمقترح مبادلة استثمارات المشاريع طويلة المدى بأخرى تتعلق بمشاريع تقارب الانتهاء، وفقاً لما ورد في اقتراح إعادة الهيكلة الأمر الذي يسمح بتعزيز مجموعة المشاريع قيد العمل بها. وفيما اعتبرت نومورا اقتراح خطة إعادة هيكلة «دبي العالمية» خبراً إيجابياً بالنسبة للمصارف الإماراتية، فإنها توقعت في المقابل حدوث سيناريوهات ليست سهلة تمتد خلالها المحادثات الجارية مع العملاء طويلاً في حين أن تكاليف المشروع الطويل الأمد تبقى باهظة ولا سيما إذا تمت مقارنتها مقابل العائدات المحتملة. وقالت المؤسسة في بيان لها نقلته «داو جونز»: نعتقد أن حالة الشك في المدى المتوسط تبقى قائمة بما أنه ما من ضمانات حكومية مرتبطة بالاقتراح، كما نعتقد أن المصارف يجب أن تتجنب عمليات التشذيب الفعلية التي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على ربحيتها وموقع رأس المال. الى ذلك أكد مصرف «دويتشه بنك» الألماني الذي يتخذ من مركز دبي المالي مقراً إقليمياً له، أن خطة حكومة دبي لإعادة هيكلة «دبي العالمية» و«نخيل» تعتبر خطوة تقدم مهمة من حيث محاولة استرداد تصور السوق لمسألة «الاستعداد» للسداد. وأوضح البنك في بيان له أنه «في نهاية الأمر، وكما هو الوضع في أي حالة ائتمانية متأزمة، نُطرح مسألنا «الاستعداد» و«القدرة» على الدفع. وكانت مسألة القدرة موضع تساؤل لبعض الوقت، إلا أن المدى الإجمالي لدرجة الاستعداد سنة 2009 لم يكن موضع تساؤل ولا سيما نظراً إلى الدعم المُفترض من قبل أبوظبي». الى ذلك أشار بنك «كريدي سويس» الى أن السوق بدأت مسبقاً بأخذ إمكانية إعلان إيجابي بعين الاعتبار وهو أمر واضح نظراً إلى الارتفاع المسجل بنسبة 18.6% في مؤشر «سوق دبي المالي» منذ 26 يناير.

المصدر: الاتحاد

مصرف الإمارات المركزي يؤسس مركز «مباشرة الأعمال بعد الكوارث»

كشف مصرف الإمارات المركزي عن انه يقوم بتأسيس «مركز مباشرة الأعمال بعد الكوارث» في اطار استراتيجية الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات. وابلغ المصرف المركزي كافة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في الدولة انه لإضافة قيمة إلى هذا المشروع سوف يقوم المصرف المركزي بتطوير هذا النظام لكي يمكن استخدامه «كنظام مخزن معلومات» لعمليات المصرف المركزي إضافة إلى عمليات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في الدولة.

المصدر: : البيان

وزارة المالية الاماراتية: عرض دبي العالمية أفضل من توقعاتنا

قال يونس خوري مدير عام وزارة المالية في دولة الامارات ان العرض الذي تقدمت به شركة دبي العالمية لإعادة هيكلة ديونها فاق توقعات الوزارة وسيكون له تأثير ايجابي على البنوك. وستتطلب الخطة -التي تشمل سدادا كاملا وفي الموعد المحدد لسندات لشركة نخيل للتطوير العقاري التابعة لدبي العالمية تستحق في 2010 و 2011 - أن ينتظر الدائنون الآخرون ما بين خمس الي ثماني سنوات للحصول على كامل ديونهم. كما تحتاج الخطة للحصول على موافقة كافة الدائنين الذين يبلغ اجمالي مستحقاتهم حوالي 26 مليار دولار.

المصدر: : رويترز

حكم يحول دون استحواذ صندوق أميركي على مصنع ل«دبي كابييتال»

فازت دبي انترناشيونال كابييتال بحكم قضائي من محاكم أمستردام لمنع استيلاء صندوق اميركي على شركة مملوكة للأولى لسداد التزامات مالية متأخرة. رفعت مجموعة دبي انترناشيونال كابييتال دعوى قضائية ضد صندوق اوكتري كابييتال لإدارة الاموال لمنعه من الاستيلاء على شركة الماتيس الألمانية للألمونيوم التي تملكها دبي انترناشيونال كابييتال مقابل متأخرات في الالتزامات المالية. وحصل صندوق اوكتري الأميركي، صاحب أكبر نسبة من الديون المستحقة على الماتيس الألمانية للألمونيوم، على موافقة ثلثي أعضاء الدائنين الآخرين للاستيلاء على الشركة الألمانية مقابل التنازل عن ديون مقدارها مليار دولار. تقدمت دبي انترناشيونال كابييتال بدعوى قضائية أمام محاكم أمستردام وحكمت المحكمة بمنح الماتيس فسحة من الوقت لاستكشاف إمكانات إعادة تمويل الدين وبالتالي ضمان مصالح جميع الأطراف بما فيهم مجموعة من الدائنين الغاضبين حماية حقوقهم. وتريد دبي انترناشيونال كابييتال الاحتفاظ بنسبة الأسهم التي تملكها في الماتيس التي تتخذ من فرانكفورت مقرا لها بعد سداد متأخرات تبلغ 660 مليون دولار. طلبت الشركة الدبانية من الدائنين إلغاء الديون مقابل حصة من الأسهم في الشركة الألمانية. وهناك اقتراح مقدم من منافس لصندوق اوكتري يعطي 5. 86% من أسهم الماتيس والسماح للشركة بخفض ديونها الى نحو 420 مليون دولار والسعي الى حماية ضد المقرضين بناء على الفقرة 1 من قانون افلاس ، وفق ما جاء في العرض المنافس.

المصدر: : البيان



29 مارس 2010

التصنيفات الائتمانية

1- اهمية التصنيف

توفر خدمات تصنيف ائتمان الشركات للمستثمرين قدرا مرضياً من المعلومات عن نوعية الشركات في أسواق رأس المال وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. ويلغى التصنيف فجوة المعلومات بين المستثمرين والمقرضين من جهة والشركات من جهة أخرى. ويسهل هذا بدوره عمليات الإقراض والاستثمار ويساعد على اتساع ونمو السوق المالية. وتسيطر شركتان أمريكيتان هما: وكالتا موديز، وستاندرد آند بورت على سوق تصنيف السندات و الشركات في العالم. ويتم إصدار التصنيف في كثير من الأحيان بناءً على طلب الطرف المدين. ويصدر التصنيف بعد الاتصال المباشر بين الشركة والوكالة المصنفة. تقوم عملية التصنيف بترتيب أو تحديد نوعية المواد المصنفة. وهناك العديد من عمليات تصنيف الائتمان وأهمها عمليات تصنيف الإصدارات. وتتركز عملية تصنيف الإصدارات على تحديد مقدار التأكد من قدرة وإرادة الطرف المدين على تسديد الفوائد وأصل الإصدار حسب شروط ومدد الإصدار. وتقوم وكالات الائتمان بإصدار درجات تصنيف الائتمان وفق معايير خاصة بها بناءً على طلب الأطراف المدينة أو الدائنة. وتستخدم وكالات تصنيف الائتمان رموزاً هجائية سهلة الفهم لتحديد درجة تصنيف الإصدارات والمؤسسات. وقد تضاف أرقام أو إشارات الجمع أو الطرح للدلالة على وضع الإصدارات في فئة محدودة من التصنيف.

2- خصائص وكالات الائتمان

يقوم بإصدار تصانيف الإصدارات وكالات متخصصة ينبغي أن تتوفر فيها الشروط الآتية: تتصف بالحياد بحيث لا تكون ذات علاقة بالمصدرين أو المستثمرين. لديها أساليب وعمليات تحليلية متخصصة ومهارات مستقلة تمكنها من تحديد درجة التأكد من إمكانية دفع الأصول والأرباح أو الفوائد. تتمتع بسمعة جيدة من حيث المحافظة على أسرار الشركات وعدم استخدامها لأغراض أخرى عدا التصنيف. ويدخل في ذلك عدم نشر أي معلومات حساسة تؤثر في الشركة إلا ما هو متوافر بشكل عام. وان كان أسلوب التصنيف الذي تستخدمه الوكالات بشكل عام واحداً، إلا أن كل وكالة تصنيف تتبع مهارات مختلفة في تصنيف وتقييم إصدارات الشركات. وهذا قد يفسر اختلاف دلالات درجات تصنيف الوكالات، فدرجة التصنيف في وكالة ما قد تكون أعلى أو أقل من تصنيف وكالة أخرى. ويتم تصنيف الشركات، المؤسسات المالية، شركات التأمين، الحكومات الأجنبية، المصارف المركزية، الحكومات والمؤسسات المحلية. كما يتم تصنيف الأنواع المختلفة من الإصدارات بأنواعها سواءً كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، ويتم تصنيف الأوراق المالية والقروض وشهادات الإيداع المصرفية.

3- المواد المصنفة

تصنف وكالة تصنيف الائتمان الكمبيالات، شهادات الإيداع، القروض المشتركة، السندات، السندات طويلة الأجل غير المضمونة وكذلك تصنف العديد من وسائل الائتمان الأخرى مثل: -الأسهم الممتازة -الأسهم الاختيارية -الأوراق المالية -سندات حق الشراء -سندات تحت الطلب -شهادات برامج الإيداع وتمنح وكالات التصنيف الرئيسية تصنيف ائتمان لمصدر سندات محدد. وفي كثير من الأحيان لا توجد على المصدر أي ديون ولكنه يطلب تصنيفاً، حيث يعبر التصنيف عن المقدرة والإرادة بالوفاء بالالتزامات. وقد تطلب الشركات التصنيف من أجل إثبات القدرة على الدفع مما يخفف من تكاليف التأمين أو يعزز فرص الاستثمار فيها ويرفع قيمتها السوقية. كما يمكن استخدام تصنيف الائتمان من أجل خطابات الاعتماد ومناقشة الإيجارات.

4- عملية تصنيف الائتمان

تشمل عملية تصنيف الائتمان على تقييم قانوني، وكمي، ونوعي للشركة. وعلى العكس من الاعتقاد العام، فإن تصنيف الائتمان للشركات ليس محصوراً بالتحليل المالي. فالعوامل النوعية ممثلة في التصنيف وتشمل كفاءة الإدارة، الاضطراب العمالي، التقنية المستخدمة في الإنتاج، الوضع التنافسي، البيئة القانونية، وإمكانات نمو الصناعة التي تنتمي إليها الشركة. وللمصدر الحق في استئناف التصنيف الأولي في حالة توفير معلومات جديدة يمكن أن تغير رأي اللجنة المصدرة للتصنيف، وليس للمصدر أي مقدرة أو تأثير في الرأي النهائي للتصنيف. وتجري متابعة هذه التصنيفات من قبل وكالات التصنيف. وتقوم الوكالات المصنفة بالاجتماع بمديري الشركات سنوياً لمراجعة التصنيفات الحالية. ولدى وكالات التصنيف أقسام متخصصة في كل صناعة مما يؤهلها والمتخصصين في هذه الأقسام لمعرفة ما يجري في هذه الصناعة التي تتنافس فيها الشركة. وتسمح متابعة الشركات بمعرفة آخر التطورات المتعلقة بالشركات المعنية. وتقوم وكالات التصنيف قبل تغيير تصنيف أي شركة بتحليل متعمق لهذه الشركة ويتم نشره بعد إخطار الشركة. ولرفع مستوى التصنيف لا بد للشركة أن تبلغ معايير محددة. ويدرك رجال المصارف والمستشارون الماليون ماهية هذه المعايير كما يتابعونها بحرص عند عقد الاتفاقات التجارية. ومن المعتاد الاتصال بوكالة التصنيف قبل عقد الاتفاقات التجارية. وتشمل عملية التصنيف الخطوات التالية: طلب التصنيف تعيين فريق تحليلي القيام بالبحث الأساسي مقابلة الشركة المصدرة (المعنية) اجتماع اللجنة المصنفة إصدار التصنيف عملية الاستئناف الإشراف والمتابعة .



29 مارس 2010

5- تعريفات وكالات التصنيف لدرجات تصنيف الائتمان

هناك عدة درجات لتصنيف الائتمان تصدرها وكالات الائتمان. ويعبر عن هذه الدرجات برموز هجائية. ودرجات المخاطرة مبنية على سجل تاريخي من العجز بالوفاء بالدين. وبشكل عام فإن هذه الدرجات تمثل إمكانية العجز عن السداد. عدم وجود مخاطرة مخاطرة منخفضة مخاطرة معقولة مخاطرة متوسطة مخاطرة مقبولة مخاطرة على الحد الفاصل مخاطرة معتبرة مخاطرة كبيرة مخاطرة الشك في تحصيل الدين أو الإفلاس

6- الانتقادات الموجهة إلى تصنيف الائتمان

توجه إلى تصنيف الائتمان ووكالاته العديد من التهم والتي منها التسبب في انهيار الشركات، حيث تلزم بعض عقود الائتمان الشركات المقترضة بدفع الدين بالكامل إذا انخفض مستوى تصنيفها الائتماني عن حد معين. وتفرض بعض المصارف هذا الشرط لحماية نفسها، حيث يمكنها هذا الشرط من الاستحواذ على قيمة القرض قبل أن تستطيع الشركة إشهار إفلاسها. وقد حدث هذا فعلاً مع العديد من الشركات والتي منها شركة Enron. كما توجه اتهامات لوكالة التصنيف الكبيرة مثل Standard & Poor's بأنها تبني علاقات جيدة ومباشرة مع إدارات الشركات وتقوم بنصح الشركات بوسائل رفع تصنيفها الائتماني. وقد تتوثق العلاقة بين وكالات التصنيف والشركات المصنفة وتصل في بعض الأحيان إلى المحاباة مما قد يؤثر في دقة درجة التصنيف. وتوجه أيضاً اتهامات إلى شركات التصنيف الكبيرة بأنها أداة من أدوات العولمة، حيث قد تؤدي نصائحها وشروطها إلى الإضرار بالبيئة ومصالح العمالة وقد تفاقم من مشكلات الفقر. وتوجه أيضاً اتهامات لشركات التصنيف بأنها تعتد برأيها أكثر من اللازم ولا تستمع لإيضاحات الشركات حول أسباب المصاعب المالية. وتتهم شركات التصنيف بأنها قوى احتكارية تبالغ في أسعارها مما يضخم من أرباحها، ويتضح هذا من معدلات أرباحها المرتفعة. وتأتي القوة الاحتكارية من صعوبة دخول شركات جديدة لهذا القطاع نظراً لأهمية السمعة الجيدة في عملية التصنيف، حيث يصعب على الشركات الجديدة الدخول إلى هذه الصناعة بسبب امتناع العملاء عن التعامل مع شركات غير معروفة.